### استمع لمذكرة الحكومة بشأن تعديل بعض مواد قانون السلطة المحلية

# البرلمان يحيل مشروع التعديلات إلى لجنة مختصة لدراسته

صنعاء / سبأ :

أحال البرلمان مشروع تعديل المادتين (38) و(118) والفقرة (2) من المادة (101) من قانون السلطة المحلية رقم 24 لسنة 2000م وتعديلاته الخاص بانتخاب المحافظين في اليمن ، إلى لجنة مختصة لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس خلال الأيام القليلة القادمة.

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الاخ حمير بن عبد الله الأحمر، نائب رئيس المجلس، الى المذكرة الإيضاحية المقدمة من الحكومة بشأن مشروع التعديل على بعض مواد قانون السلطة المحلية .

وأشارت المذكرة التفسيرية التي قدمتها الحكومة إلى أن نظام السلطة المحلية في اليمن يعد من أهم الإنجازات الوطنية الديمقراطية التي تحققت في ظل دولة الوحدة وتحت رعاية فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي كان له دور كبير في إرساء تجربة السلطة المحلية وفي النجاحات التي حققتها تنمويا وخدميا.

واعتبرت النجاحات التي حققها نظام السلطة المحلية حافزا ومشجعا على إضافة ملمح جديد ومهم إلى نظام السلطة المحلية يتمثل في الانتقال إلى نظام الحكم المحلي ، مؤكدة أن انتخاب المحافظين يعتبر خطوة هامة في طريق الانتقال إلى نظام الحكم المحلي وتوسيع صلاحيات وسلطات المجالس المحلية تتبعه خطوات مهمة لترسيخ هذا النظام وتوسيع مهام وصلاحيات السلطة المحلية ، مشيرة الى أن هذه الخطوة وما سيتلوها من خطوات تأتي استجابة وتنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس في مجال السلطة المحلية .. وفيما يلي نص المذكرة الإيضاحية لمشروع التعديلات و نص مشروع التعديلات القانونية :

## المذكرة الإيضاحية لمشروع التعديلات :

يعتبر نظام السلطة المحلية في بلادنا من أهم الإنجازات الوطنية الديمقراطية التي تحققت في ظل دولة الوحدة وتحت رعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي كان له دور كبير في إرساء تجربة السلطة المحلية وفي النجاحات التي حققتها تنموياً وخدمياً.

إن النجاحات التي حققها نظام السلطة المحلية قد حفزت وشجعت على إضافة ملمح جديد وهام إلى نظام السلطة المحلية يتمثل في الانتقال إلى نظام الحكم المحلي.

ولذا فإن انتخاب المحافظين يعتبر خطوة هامة في طريق الانتقال إلى نظام الحكم المحلي وتوسيع صلاحيات وسلطات المجالس المحلية تتبعه خطوات هامة لترسيخ هذا النظام وتوسيع مهام وصلاحيات السلطات المحلية.

إن التعديل المقترح يتركز في تقرير مبدأ انتخاب محافظي المحافظات من قبل هيئة انتخابية تتكون من مجموع أعضاء المجلس المحلي للمحافظة والمجالس المحلية للمديريات المكونة للمحافظة وتحديد فترة ولاية المحافظ بأربع سنوات قابلة للتجديد لولاية ثانية بذات الطريقة في ذات المحافظة كما تضمن التعديل : بيان الشروط الشخصية والإجرائية الواجب توافرها في من يرغب في ترشيح نفسه لهذا المنصب، النصاب المطلوب لصحة انعقاد اجتماع الهيئة الانتخابية المخصص لانتخاب المحافظ وكذا الأغلبية المطلوبة للفوز، انعقاد الهيئة الانتخابية المخصص لانتخاب المحافظ بدعوة من رئيس الجمهورية، ان يكون المحافظ بدرجة وزير وأن يؤدي اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرته لمهام منصبه.

ونظراً لأهمية مشروع التعديل فإننا نأمل من مجلسكم الموقر الموافقة عليه بصورة عاجلة ولما فيه الصالح العام ولا يفوتنا في الختام ان نشيد بالجهود الصادقة التي يبذلها مجلس النواب في ترسيخ نظام السلطة المحلية ودعمه.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## نص مشروع التعديلات القانونية:

مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2008
بتعديل بعض مواد القانون رقم «4» لسنة 2000م
بشأن السلطة المحلية وتعديلاته

**باسم الشعب:**
**رئيس الجمهورية:**

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم ( 4 ) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب ، أصدرنا القانون الآتي نصه:

ماده ( 1 ) تعديل المادتين (38 و118 ) والفقرة ( 2 ) من المادة (101 ) من القانون رقم ( 4 ) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته لتكون نصوصاً على النحو التالي:

مادة (38 ) (أ ) يكون لكل محافظة محافظ بدرجة وزير يتم انتخابه من قبل هيئة انتخابية تتكون من مجموع أعضاء المجلس المحلي للمحافظة ومجالس مديريات المحافظة ممن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة ( ج) من هذه المادة على ان يصدر بتعيينه قراراً جمهورياً ولا يباشر مهامه الا بعد اداء اليمين الدستورية امام رئيس الجمهورية.

(ب) تكون فترة ولاية المحافظ أربع سنوات تبدأ من تاريخ أدائه لليمين الدستورية قابلة للتجديد بذات الطريقة لولاية ثانية فقط في ذات المحافظة.

(ج) لكل مواطن يمني في الجمهورية حق ترشيح نفسه للانتخابات لمنصب المحافظ في أي محافظة متى توافرت فيه الشروط التالية:

1 - ان يكون يمنياً.
2 - ان لا يقل عمره عن ( 35 ) سنة.
3 - ان يكون حاصلاً على مؤهل جامعي على الأقل أو ما يعادلها.
4 - ان يكون لديه خبرة في العمل الاداري لا تقل عن عشر سنوات امضى نصفها في مركز قيادي في أي من مؤسسات الدولة الرسمية أو المؤسسات الأهلية.
5 - ان يكون مستقيم الخلق والسلوك وألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف مالم يكن قد رد اليه اعتباره.
6 - ان لا يكون قد فصل من الوظيفة العامة بقرار تأديبي.

د- لقبول الترشيح باسم أي حزب أو تنظيم سياسي لمنصب المحافظ يتعين ان يعتمد ذلك الترشيح من رئيس الحزب أو أمينه العام وبالنسبة للمرشح المستقل يشترط لقبول ترشيحه حصوله على تزكية ٪10 من الهيئة الانتخابية يمثلون أغلبية المديريات المكونة للمحافظة ولا يجوز لعضو الهيئة الانتخابية تزكية اكثر من مرشح واحد.

هـ- اذا كان الفائز بمنصب المحافظ يشغل وظيفة عامة فيعتبر مستقيلاً من وظيفته بقوة القانون بمجرد فوزه.

و - تقدم استقالة المحافظ من منصبة مسببة إلى رئيس الجمهورية ويجوز لرئيس الجمهورية إقالته من منصبه وفقاً لأحكام المادة ( 147 ) من الدستور ويصدر بقبول الاستقالة أو الإقالة قرار جمهوري وعلى الوزير في كلتا الحالتين مباشرة اجراءات انتخاب محافظ جديد.

ي - تطبيقاً لأحكام المادتين 20 و 62 من قانون السلطة المحلية رقم ( 4 ) لسنة 2000م تباشر الوزارة فور صدور هذا القانون الاجراءات النظامية لانتخاب محافظين جدد طبقاً لأحكام هذا القانون وتتولى وزارة الادارة المحلية الإشراف على عملية الانتخاب وتضع الضوابط المنفذة لذلك.

ط- تنعقد الهيئات الانتخابية في الامانة والمحافظات بناء على دعوة رئيس الجمهورية .

ي - يشترط لصحة اجتماع الهيئة الانتخابية حضور ثلاثة أرباع عدد اعضاء الهيئة الانتخابية المستمرة عضويتهم فإذا لم يتوفر هذا النصاب اجل الاجتماع إلى اليوم التالي مباشرة وفي نفس توقيت الاجتماع السابق ويعتبر الاجتماع في هذه الحالة صحيحاً بحضور ثلثي عدد الأعضاء فإذا لم يتوفر هذا النصاب رفع الامر إلى الوزير لعرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً.

ك - يعتبر فائزاً بمنصب المحافظ من يحصل من المرشحين على ثلثي عدد أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية الحاضرين فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذا المنصب يعاد الانتخاب فوراً بين المرشحين الاثنين الحاصلين على أكثر الأصوات ويعتبر فائزاً من يحصل منهما على أكثرية أصوات الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يعاد الانتخاب بينهما.

---

## متحف عدن

فيصل الصوفي

كتبت في صحيفة «22 مايو» شيئاً عن متحف عدن المعروف والذي يقع في قصر البراق قبالة صيرة, وقلت فيه ما أعتقد أنه القول الذي يستحقه, وليس في الأمر مجاملة للدكتورة / رجاء باطويل المديرة العامة لمكتب هيئة الآثار, فقال لي قائل وأنت زينت المتحف بينما حالته رثة وكان لابد من التطرق لذلك الوضع, رغم أن متاعب أهل المتحف شرح جزءاً منها كاتب آخر .. واستغرب عندما يقال لي إن الموازنة التشغيلية للمتحف نحو (55) ألف ريال في الشهر, ومطلوب من هذا المبلغ أن يقسم نفسه لفواتير الماء والكهرباء والهاتف والقرطاسية والضيافة وغير ذلك مما يلزم .. وحقاً هذا متعب, ولو كنت مكان الدكتورة / رجاء ما استمررت في المنصب ساعة فما بالك وهي صابرة على الوضع منذ أكثر من عقد ونيف .. وهي طيلة هذه المدة لم تحصل بعد على وسيلة مواصلات لها ولمساعديها وبقية الموظفين.

على أية حال هذه المتاعب المالية أو بخل هيئة الآثار لم تؤثر كثيراً في الأداء الحسن فالمتحف في وضع يحتمل من ناحية العرض والنظافة .. وما قلته في تلك الصحيفة لم يتغير برغم المعلومات التي نذكرها هنا بشأن الوضع المالي, لكني أزعم أن هذا الوضع يجب أن يتغير .. فهل يعقل أن نخصص (55) ألف ريال لمتحف يضم جواهر لا تقدر بثمن, وجزء من محتويات هذا المتحف كادت تباع مرة بستين مليون جنيه إسترليني.

الزميل / عبدالعزيز بن بريك كان أحد العاملين في المتحف, وكان الأسبوع الماضي رفيقي في الزيارة, وعند نزولنا من الدور الأعلى لاحظ على أحد الأبواب لوحة مكتوباً عليها «الأرشيف» .. قال : هذا المكان كان في أيامي «حماماً» وصار الآن أرشيفاً, قلت هكذا صار, المهم إنه لم يعد حماماً.

بقي أن أذكر الدكتورة / رجاء باطويل بمتاعبي الخاصة مع المتحف .. فقد صعب علي الحصول على تذكرة دخول الأسبوع الماضي, والسبب أن المختص غير موجود .. انتظرت وانتظرت, ويبدو أن أحدهم استحي من وقوفي طويلاً ولذلك أدخلوني بالمجان .. فلماذا يدخل المرء هذا المكان بالمجان؟.

---

### لدى افتتاحه ورشة العمل التدريبية حول تحقيق الشفافية في المشتريات العامة .. رئيس الوزراء:

# حريصون على تعزيز الاداء لإيجاد نظام مناقصات متطور شفاف ومستقل

# نساند الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية في إجراءات تحليل وإرساء المناقصات

صنعاء / سبأ :

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مساندة الحكومة لجهود اللجنة العليا للمناقصات والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في تعزيز الشفافية الكاملة في اجراءات المناقصات ومحاربة الفساد والمفسدين والتصدي لممارساتهم على كافة المستويات.

ولدى افتتاحه أمس ورشة العمل التدريبية الأولى حول تحقيق الشفافية في المشتريات العامة التي تنظمها اللجنة العليا للمناقصات بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية للدولية، قال الاخ رئيس الوزراء: " ان الحكومة حريصة كل الحرص على تعزيز اداء اللجنة وتأكيد التنسيق والتكامل المسؤول الذي يخدم تطلعات الجميع في نظام مناقصات متطور وشفاف ومستقل".

واضاف:" ان الجهود التي بذلت من قبل اللجنة العليا للمناقصات، والهيئة العليا لمكافحة الفساد خلال الفترة القليلة الماضية ، ساهمت بصورة طيبة في تحسن الأداء بشكل ملحوظ في جوانب الاجراءات المتعلقة بتحليل وارساء المناقصات وتحققت نتائج إيجابية في هذا الشأن بدأنا نلمس ثمارها على ارض الواقع".

واشار مجور الى أن ايجاد قانون مناقصات قوي وشفاف يتطلب بالمطلق تحسين وتطوير آليات العمل ليس في اللجنة العليا للمناقصات فحسب بل وفي كل اللجان المنصوص عليها في القانون وتكثيف برامج التدريب على المستويين المركزي والمحلي تستهدف إلى جانب موظفي الدولة الطرف الآخر للعقد من المقاولين، والموردين، والاستشاريين, حسب القانون .

واوضح رئيس الوزراء أن إصدار قانون المناقصات الجديد وإنشاء اللجنة العليا للمناقصات كإطار مهني وفني مستقل ماليا وإداريا وهيئة عليا للرقابة على المناقصات وانشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تمثل ترجمة عملية وتنفيذية لمضامين البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية المتعلقة بتأكيد الشفافية وتعزيز اجراءات مكافحة الفساد واستئصال بؤره وتحسين الأداء بشكل عام ، وقال: "شئ طيب أن نرى وتيرة الإصلاح في مجال المناقصات تسير بخطوات ثابتة وسريعة سواء من حيث إقرار منظومة المشتريات التفصيلية لأعمال المشتريات او تنفيذ العديد من برامج التدريب على كيفية الاستخدام لهذه الوثائق المتعلقة بهذه العملية والشروع في تطبيقها".

وأشاد بجهود اللجنة العليا للمناقصات و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتنظيم هذه الورشة ، مؤكدا ضرورة مواصلة مثل هذه الفعاليات مع بقية الجهات والتركيز على الكادر الوسطي والمختصين فيها سواء بالمشاركة أو التدريب الجاد والفاعل وصولا الى تكوين وحدات مشتريات مهنية وفنية قادرة على تنظيم وتنفيذ أعمال المشتريات المختلفة بصورة ممتازة مع الأخذ بعين الاعتبار استهداف المعنيين بالإشراف على سير تنفيذ الأعمال واستلامها لضمان تنفيذ المشاريع بصورة صحيحة.

كما اثنى رئيس الوزراء على كل من ساهم في مساندة جهود اصلاح نظام المناقصات والمشتريات الحكومية من الممولين والمانحين ، معربا عن امله في مواصلة الدعم لهذا القطاع بما يمكن اللجنة العليا للمناقصات من تنفيذ برامج التدريب التي ستقوم بالإعداد والإشراف على تطبيقها ، وكذا مساندة جهودها لتوفير الإمكانات الأخرى المطلوبة في تحسين أدائها من خلال انشاء نظام معلومات الكتروني حول كافة انشطة اللجنة والجهات الخاضعة لإشرافها لما فيه تعزيز شفافية أعمال المشتريات بشكل عام.

## الجنيد : نهدف إلى توحيد إجراءات المشتريات بكافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون

## السفير الامريكي: اليمن قطع خطوات مهمة في مجال محاربة الفساد

من جانبه أكد المهندس محمد احمد الجنيد ، رئيس اللجنة العليا للمناقصات ان هذه الورشة تأتي في اطار تحسين وتطوير الأداء التنموي والحد من الفساد، والعمل بالنظم والإجراءات المحددة في القوانين واللوائح ذات العلاقة ، موضحا ان إصلاح نظام المناقصات لمشتريات الدولة تأتي ضمن الأجندة الوطنية للإصلاح المالي والاقتصادي للحكومة كمنظومة متكاملة ، وقال: " الهدف من إصدار قانون المناقصات رقم 23 لعام 2007م والأدلة الإرشادية والوثائق النمطية هو حماية المال العام ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين وشمول النزاهة والشفافية والمساءلة وضبط وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمناقصات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والإشراف والرقابة على إجراءات المناقصات وبما يضمن توافقها مع نصوص وأحكام القانون".

وأكد الجنيد ان اللجنة العليا للمناقصات تهدف إلى توحيد كافة إجراءات المشتريات المختلفة في كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون وتشجيع التطبيق الثابت لأفضل الممارسات الدولية في أعمال المشتريات وتسهيل وتبسيط الإجراءات لكل من معدي المناقصات والحد من الاجتهادات في أعمال التحليل والتقييم والالتزام بالأسس والمعايير التي يتم تحديدها مسبقا ضمن وثائق المناقصات.

واستعرض رئيس اللجنة العليا للمناقصات البرامج التدريبية التي نفذتها اللجنة حول كيفية الاستخدام والتطبيق للأدلة الإرشادية والوثائق النمطية ، مشيرا إلى ان اللجنة بدأت خطواتها الفعلية لإنشاء نظام لإدارة المشتريات الذي يهدف إلى إنشاء نظام الكتروني لمشتريات الدولة ، وقال: " يهدف هذا النظام إلى معالجة الدورة الكاملة للمشتريات والتعامل المباشر مع الأسواق العالمية والإقليمية من خلال نظام المعلومات الجديد وبشفافية كاملة وتحقيق كفاءة اكبر وإمكانية الحصول على عروض أكثر بالجودة العالية والأسعار المعقولة للسلع والخدمات المطلوبة لليمن".

وأكد الجنيد اهتمام اللجنة العليا للمناقصات ببناء القدرات وترسيخ البناء المؤسسي بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال توسيع دورات التدريب والتأهيل في المشتريات لرؤساء لجان المناقصات في الجهات المختلفة يعقبها تدريب عدد من الخبراء اليمنيين المختارين لتدريب لجان المناقصات والمشتغلين في المشتريات على مستوى المديريات.

الى ذلك أكد السفير الأمريكي بصنعاء ستيفن سيش ان اليمن قطع خطوات هامة في مجال محاربة الفساد من خلال إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتطبيق قانون الذمة المالية وقانون المناقصات وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات، وإيجاد كادر مستقل لتطبيق القانون بشكل عادل، مجددا التأكيد على دعم المانحين لخطوات اليمن في مجال مكافحة الفساد.

ويشارك في الورشة التي تستمر ثلاثة أيام 15 مشاركا من اللجنة العليا للمناقصات ووزارات المياه والبيئة والأشغال العامة والطرق والتربية والتعليم والكهرباء والصحة والتعليم الفني والتدريب المهني والاتصالات وتقنية المعلومات والإدارة المحلية بالإضافة إلى أمانة العاصمة ومحافظة عدن.

ويتلقى المشاركون خلال الدورة معارف ومعلومات حول مبادئ وسياسات التوريد والأدوار والمسؤوليات والممارسة الجيدة لعملية التوريد، والفساد والاحتيال وتدقيق التوريد ومقارنة بين القانون الجديد والقانون السابق.